

المحدّدات الاجتماعية للصحة

تقرير من المدير العام

١- وافق المجلس التنفيذي في دورته السادسة والأربعين بعد المائة، بناءً على توصية أعضاء مكتب المجلس، على إرجاء النظر في موضوع المحدّدات الاجتماعية للصحة إلى دورته الثامنة والأربعين بعد المائة. ١ ويُقدّم هذا التقرير تمثيلاً مع ذلك النهج.

٢- ويعرض هذا التقرير الأساس المنطقي لدمج التركيز على المحدّدات الاجتماعية للصحة في الاستجابات الصحية العالمية والوطنية، وهي مسألة أبرزت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أهميتها بوضوح.

أثر المحدّدات الاجتماعية للصحة

٣- يؤكد المبدأ الأول الوارد في دستور المنظمة على ضرورة التركيز ليس فقط على الحد من الأمراض، ولكن أيضاً على معالجة أسبابها الجذرية. ويشمل ذلك معالجة المحدّدات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للصحة معالجة منهجية. وقد حقق العالم مكاسب صحية معتبرة خلال القرن الماضي، غير أن توزيعها غير متكافئ إلى حد كبير، حيث إنّ هناك أوجه إجحاف في العديد من الحصائل الصحية داخل البلدان وفيما بينها.

٤- ويتزايد الاعتراف بالأسباب أو المحدّدات "الأولية" لهذه الفوارق. وترتبط فرص التمتع بالصحة ارتباطاً وثيقاً بالظروف التي ينمو فيها الأفراد ويتعلمون ويعيشون ويعملون ويشيخون: فبعض الفئات تعاني من تدرّج ظروف السكن والتعليم، وقلة فرص العمل، وقلة أو انعدام فرص الوصول إلى البيئات الآمنة، والمياه والهواء النقيين، والغذاء المأمون، والرعاية الصحية. وتؤثر هذه الظروف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بصورة سلبية على الحصائل الصحية وتسفر عن أوجه إجحاف في مجال الصحة، تُعرّف بأنها فوارق في الحالة الصحية بين فئات من الأفراد أو المجتمعات المحلية يمكن تجنبها وغير عادلة. إنّ أوجه الإجحاف في مجال الصحة تقوض التنمية البشرية، كما أنها تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية والبلدان ككل. فالظروف غير المتكافئة تعزز بعضها البعض وتتفاعل فيما بينها، مما يؤدي إلى انعدام المساواة بين الأجيال، الذي يتسبب في إهمال مجتمعات محلية بأكملها ويحول دون تحقيق الأجيال لكامل إمكاناتها. إنّ التقدم التكنولوجي وتزايد التوسع الحضري وتغيّر المناخ قد تؤدي كلها إلى ترسيخ أوجه انعدام المساواة القائمة وزيادة اتّساع الفجوة في الحصائل الصحية.

الاستجابة الدولية حتى الآن

٥- استرعت لجنة المنظمة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة الانتباه إلى الكيفية التي تؤثر بها محددات الصحة على الإنصاف في مجال الصحة. وفي عام ٢٠٠٩، أحاطت جمعية الصحة^١ علماً بالتوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة ودعت المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى العمل بشكل وثيق مع منظمة الصحة العالمية على تعزيز الإنصاف في مجال الصحة في جميع السياسات، ومراعاة الإنصاف في مجال الصحة لدى العمل على تحقيق أهداف التنمية الأساسية.

٦- واعتمد إعلان ريو السياسي بشأن المحددات الاجتماعية للصحة خلال المؤتمر العالمي المعني بالمحددات الاجتماعية للصحة لعام ٢٠١١. ويعبر الإعلان عن التزام عالمي بمعالجة المحددات الاجتماعية للصحة من أجل النهوض بالإنصاف وتوليد الزخم السياسي اللازم للحد من أوجه الإجحاف في مجال الصحة. وأيد القرار ج ص ع ٦٥-٨ (٢٠١٢) الإعلان السياسي، وأقر قرار لاحق بأهمية التركيز على المحددات الاجتماعية.^٢

٧- ودعا الأمين العام للأمم المتحدة المجتمع العالمي إلى معالجة التفاوتات الاجتماعية في إطار الاستجابة الفورية للآزمات الصحية والاجتماعية المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩. وتعد معالجة المحددات الاجتماعية للصحة أمراً بالغ الأهمية لضمان عدم إهمال أحد في تلك الاستجابة ووضع خطط التعافي الأطول أجلاً.

آثار جائحة كوفيد-١٩ على المحددات الاجتماعية والإنصاف في مجال الصحة

٨- لقد أبرزت جائحة كوفيد-١٩ حجم التفاوتات في مجال الصحة على جميع المستويات. وقد أثرت بشكل غير متناسب على المجتمعات المحلية التي تعاني أصلاً من تردّي الوضع الصحي والتي تعيش في ظروف هشة، مما أدى إلى زيادة في الوفيات وأضرار اقتصادية كارثية. وهناك بيانات متنامية على دور المحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الاختلافات في درجات التعرض لكوفيد-١٩ وسرعة التأثير به وحصائله الصحية وآثاره. فعلى سبيل المثال، تعيش المجتمعات المحلية المحرومة والمنتمية إلى الأقليات في مناطق تتسم بسوء إدارة نوعية الهواء. كما أنه من الأرجح أن تكون المساكن التي تقطن فيها سيئة الصيانة أو مكتظة، وأن تشغل وظائف في الخطوط الأمامية أو شديدة التعرّض، وأن تُتاح لها فرص عمل غير مستقرة، وأن تكون فرص الحصول على حماية الدخل المتاحة لها محدودة.

٩- وقد أكدت أزمة كوفيد-١٩ أيضاً الآثار المتعددة لعدم المساواة على صحة الأفراد والمجتمعات المحلية بشكل أعم. وينطوي العديد من التدابير الرامية إلى احتواء جائحة كوفيد-١٩ - وإن كانت مفيدة للحد من مخاطر العدوى - على عواقب فورية وربما طويلة الأجل على الإنصاف، بسبب أثرها السلبي على المحددات الاجتماعية الرئيسية. فعلى سبيل المثال، يقلّ احتمال حصول الأطفال الذين ينتمون إلى أسر أكثر حرماناً على التكنولوجيا اللازمة للتعليم المنزلي، كما أنه من الأرجح أن يشغل آباؤهم ومهاتهم وظائف غير مضمونة وأن يتكبدوا خسائر في الدخل. كما أنّ هناك بيانات متنامية على أنه بينما يرجح أكثر أن يتأثر الرجال بكوفيد-١٩ بشكل مباشر، فإن تكلفة الخسائر الاجتماعية والاقتصادية للجائحة ستتحملها النساء بشكل غير متناسب. ونتيجة لذلك، فإن الأثر

١ القرار ج ص ع ٦٢-١٤ (٢٠٠٩).

٢ القرار ج ص ع ٦٩-١١ (٢٠١٦).

الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩ قد يؤدي إلى تفاقم التفاوتات الصحية والجنسانية والاجتماعية والاقتصادية القائمة، مما يزيد من الحاجة إلى اتخاذ إجراءات.

١٠- إن التصدي لجائحة كوفيد-١٩ يتطلب استجابة معقدة من المجتمع بأسره. وقد أظهرت هذه الجائحة مدى أهمية ثقة الجمهور في العلم والمؤسسات العامة. وتحقق البلدان التي تستثمر في المحددات الاجتماعية أداءً أفضل في مؤشرات الثقة.

التحرك خارج قطاع الصحة

١١- لقد أحرز تقدم في تحسين فهم محددات الصحة الأوسع نطاقاً بالنسبة إلى حصائل محددة، مثل الاعتراف بأثر تلوث الهواء وتغير المناخ على الصحة. غير أن الفشل الجماعي في معالجة المحددات الاجتماعية والأسباب المنهجية الكامنة وراء عدم المساواة جعلت الكثير من الأفراد عرضة للصدمات، كما تجلّى ذلك بوضوح من خلال جائحة كوفيد-١٩. ويعد تدرّي نوعية الإسكان، وانعدام الأمن الغذائي، والوظائف غير المضمونة، والرعاية السيئة التنظيم المقدمة للمسئولين من الأمثلة على المحددات الاجتماعية التي تخلف آثاراً مدمرة على الأفراد والمجتمعات المحلية المتضررة من جائحة كوفيد-١٩.

١٢- وفي العديد من البلدان، لا يزال يُنظر إلى الصحة باعتبارها مجرد انعدام للمرض. ولإحداث تحول في ذلك، لا بد من الحكومات أن تقرّ بضرورة اتباع نهج متعدد القطاعات في اتخاذ القرارات بشأن السياسات المتعلقة بالقطاعات، وهو نهج يشمل القطاعات التي تؤثر على الصحة، مثل الإسكان والتعليم والنقل. ويقع العديد من المحددات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للصحة خارج نطاق الاختصاص التقليدي لقطاع الصحة، مما يعني أنه لا يمكن تحسينها إلا بتطبيق نهج متعدد القطاعات.

١٣- ويعد الالتزام على المستوى العالمي والوطني ودون الوطني ضرورياً لمعالجة أوجه الإجحاف في مجال الصحة وأسبابها. وفي الواقع، أظهرت بعض جهود مكافحة كوفيد-١٩ المكللة بالنجاح ما يمكن تحقيقه في حال تعزيز الصحة والاستثمارات ذات القيمة الاجتماعية في الأوقات العادية، فضلاً عن التكاليف الباهظة الناجمة عن عدم القيام بذلك.

عمل المنظمة بشأن المحددات الاجتماعية للصحة

١٤- إن عمل المنظمة الرامي إلى الوفاء بأحكام الدستور ومعالجة أسباب المرض الجذرية وتحسين الرفاه يشمل معالجة المحددات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للصحة معالجة منهجية. وقد بدأ عمل المنظمة بشأن المحددات الاجتماعية للصحة منذ عقود طويلة، ويستند إلى العديد من الاتفاقات الدولية التاريخية.

١٥- ومنذ عام ٢٠١٨، تجدد الالتزام على نطاق المنظمة بمعالجة هذه المحددات الاجتماعية الأوسع نطاقاً. ويتمثل أحد أهداف برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣، في تمتّع مليار شخص آخر بمزيد من الصحة والعافية بحلول عام ٢٠٢٣. وتتصل المخرجات الثلاثة ذات الصلة اتصالاً مباشراً بالتدابير التي يتعين اتخاذها في إطار النهج المتعدد القطاعات اللازم اتباعه لمعالجة محددات الصحة الأوسع نطاقاً. ويتعلق المخرج ٣-١-١ صراحةً بالبلدان التي تعالج المحددات الاجتماعية للصحة في جميع مراحل الحياة.

١٦- وتقود شعبة تعزيز صحة المجموعات السكانية العمل الرامي إلى تحقيق الهدف المتمثل في التمتع بمزيد من الصحة والعافية. ويعد الهدف المتمثل في "العمل على محدّدات الصحة في كل السياسات المنتهجة"، خارج قطاع الصحة، أمراً بالغ الأهمية لإنجاز اختصاصاتها. وتعكف المنظمة حالياً على وضع إطار لتنفيذ هذا الهدف يبيّن مساهمتها في تعزيز صحة سكان العالم.

١٧- وفي عام ٢٠١٩، أنشأت الأمانة الإدارة الجديدة المعنية بالمحدّدات الاجتماعية للصحة بهدف تكثيف العمل في هذا المجال. وعقب إنشاء الوزارة بوقت قصير، عُقد اجتماع تقني لخبراء وقادة الصحة العامة ناقشوا فيه أولويات العمل العالمي. وشملت هذه الأولويات إعداد تقرير عالمي عن المحدّدات الاجتماعية للصحة؛ والتواصل الواضح والقيادة؛ وإعداد وثيقة تحدد التدخلات الفعالة؛ وزيادة التركيز على الصحة الحضرية والمحدّدات التجارية للصحة.

١٨- وتضطلع المنظمة بدور قيادي على الصعيد الإقليمي، حيث تدعو إلى تبني منظور بشأن المحدّدات الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، اعتمدت اللجنة الإقليمية لأوروبا في دورتها التاسعة والستين المعقودة في عام ٢٠١٩ قراراً بشأن الإنصاف في مجال الصحة.^١

١٩- وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، تعكف الأمانة على تقديم الدعم للدول الأعضاء فيما يتعلق بالتحليل وأدوات العمل. وقد أصدرت المكاتب الإقليمية لأفريقيا والأمريكتين وأوروبا تقارير تحلّل العوامل التي تساهم في التفاوتات الإقليمية في مجال الصحة وتقدّم توصيات وأدوات لتحسين الإنصاف في مجال الصحة.

٢٠- وقدمت الأمانة دعماً تقنياً مباشراً إلى البلدان بشأن التدابير الرامية إلى معالجة الإنصاف ورصد الأثر. فعلى سبيل المثال، تلقت فيجي وماليزيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وزامبيا دعماً من أجل إعداد خطط عمل وطنية بشأن المحدّدات الاجتماعية. ويوفر الأطلس الأوروبي للإنصاف في مجال الصحة الذي وضعته منظمة الصحة العالمية واللمحات الموجزة القطرية عن الإنصاف في مجال الصحة للدول الأعضاء في الإقليم الأوروبي لمحة عامة عن أوضاعها ومجموعة دنيا من المؤشرات المتعلقة بالإنصاف في مجال الصحة.

٢١- وتواصل المكاتب الإقليمية والقطرية دعم تنمية القدرات في مجال الحوكمة وتصميم استجابة متعددة القطاعات. وأعدّ المكتبان الإقليميان لأوروبا وغرب المحيط الهادئ العديد من الموارد والمبادرات من أجل دعم الاستجابة للتحديات الصحية استجابة متعددة القطاعات.

٢٢- وتشمل إرشادات المنظمة إلى الدول الأعضاء أطراً ترمي إلى مساعدة الحكومات المحلية على معالجة المحدّدات الاجتماعية، مثل إطار شبكة المدن الصحية الأوروبية التابعة للمنظمة وأدوات العمل بشأن أوجه انعدام المساواة القائمة على المكان.

٢٣- ويقود كل من الفريق المعني بالشؤون الجنسانية والإنصاف وحقوق الإنسان في المقر الرئيسي وشبكة المكاتب الإقليمية الجهود الرامية إلى دمج قضايا الجنسين على نطاق المنظمة برمتها، ووضع أدوات معيارية. كما أنهما يدعمان الجهود التي تبذلها المنظمة في إطار تعاونها على طرح مبادرات في هذا المجال مع ما يزيد على ٢٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة.

٢٤- وقد أعدت شعبة البيانات والدراسات التحليلية وتحقيق الحصائل التابعة لمنظمة الصحة العالمية موارد وأدوات لبناء القدرة على جمع بيانات بشأن عدم المساواة في مجال الصحة لأغراض الرصد العالمي والوطني وتحليلها والإبلاغ عنها. وقد وضعت مجموعة من الأدوات لتمكين البلدان من تقييم أوجه انعدام المساواة على الصعيد الوطني أو دون الوطني، بالإضافة إلى قاعدة بيانات محدثة بانتظام تتضمن بيانات مصنفة بشأن الصحة.^١

عمل المنظمة بشأن كوفيد-١٩ والمحددات الاجتماعية للصحة

٢٥- منذ اندلاع جائحة كوفيد-١٩، أعلنت المنظمة أن ثمة حاجة إلى دمج المحددات الاجتماعية للصحة في جميع الاستجابات الوطنية. ويطلب من المنظمة بشكل متزايد أن تدعم الدول الأعضاء وأن تتعاون مع الشركاء على التخفيف من حدة الصدمات الاجتماعية والاقتصادية الشديدة الناجمة عن الجائحة.

٢٦- وفي أيار/ مايو ٢٠٢٠، أطلقت المنظمة بيان منظمة الصحة العالمية بشأن التعافي الصحي من كوفيد ١٩. ويقدم البيان مبررات قوية للبلدان لتسريع وتيرة تعافيتها وتعزيز قدرتها على الصمود في وجه الجوائح المقبلة من خلال معالجة محددات الصحة الأوسع نطاقاً. كما يركز على وسائل حماية البيئة مثل القابلية للتكيف مع تغير المناخ، والنظم الغذائية المأمونة، والمدن الصالحة للحياة، وشبكات الأمان الاجتماعي.

٢٧- وقد استجابت الأمانة والمكاتب الإقليمية لطلبات الدول الأعضاء بشأن الإرشادات المتعلقة بالسياسات، وبناء القدرات، وتدابير تخفيف الآثار. وقدمت المنظمة مدخلات متعلقة بالإنصاف لأغراض إعداد إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-١٩ ومكافحة كوفيد-١٩ في الأوضاع الإنسانية. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٢٠، نشر المكتب الإقليمي لأوروبا بيانات ومؤشرات للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية للجائحة. ويجري إعداد إحاطات وأدوات تتناول مختلف مواضيع الحماية الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة العمل الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وأصدر المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ سلسلة من موجزات الدعوة والوثائق الإرشادية بشأن مسائل رئيسية مثل إشراك المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة.

٢٨- كما تفقد المنظمة مسار عمل بشأن نهج مكافحة كوفيد-١٩ القائمة على حقوق الإنسان. وقد أصدرت موجز دعوة بشأن نوع الجنس وكوفيد-١٩ وتشارك في العديد من المبادرات المشتركة بين الوكالات المتعلقة بهذا الموضوع.

٢٩- وطوال فترة الجائحة، دعت المكاتب الإقليمية إلى النظر إلى الاستجابات الوطنية من منظور المحددات الاجتماعية. وقد عقد المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا حلقات دراسية شبكية بهدف تقديم إرشادات بشأن النهج المتعددة القطاعات للتخفيف من آثار كوفيد-١٩ على الإنصاف، في حين أعد المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ توصيات بشأن تحديد الفئات الضعيفة والوصول إليها وتمكينها.

١ تُتاح مجموعة الأدوات على الرابط التالي <https://www.who.int/data/gho/health-equity> (بالإنكليزية) (تم الاطلاع في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠).

٢ انظر https://www.who.int/docs/default-source/climate-change/who-manifesto-for-a-healthy-and-green-post-covid-recovery.pdf?sfvrsn=f32ecfa7_8 (بالإنكليزية) (تم الاطلاع في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠).

٣٠- وتواصل الأمانة العمل مع الدول الأعضاء على ضمان استفادة جميع البلدان من التقدم المحرز في الوقاية من المرض وعلاجه. وتعمل على تحقيق ذلك من خلال إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-١٩.

٣١- كما تعمل الأمانة على مساعدة الدول الأعضاء على توحيد جهود قطاعات الصحة والمالية والتنمية في سبيل حماية السكان خلال فترة الجائحة. ويمكن الهدف من ذلك في توليد بيانات ومقاييس وحلول سياساتية وتحالفات من شأنها أن تحول دون سحب الاستثمارات في الصحة وتخفف وطأة أي تفاقم محتمل في أوجه الإجحاف في مجال الصحة.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٣٢- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير. وقد يرغب المجلس في التركيز على ما يلي في مناقشاته:

- سُبُل التخفيف من آثار جائحة كوفيد-١٩ والآثار البعيدة المدى لتدابير احتوائه على صحة عموم السكان ورفاههم وعلى الإنصاف في مجال الصحة؛
- أهمية المحدّات الاجتماعية للصحة والإنصاف في مجال الصحة، باعتبارهما عاملين يساهمان في الصمود والتأهب للطوارئ؛
- الإجراءات المحددة التي قد تتخذها الدول الأعضاء والأمانة وجهات أخرى لمعالجة المحدّات الاجتماعية للصحة؛
- سُبُل تعزيز مشاركة المنظمة في معالجة المحدّات الاجتماعية للصحة إلى جانب مجموعة متنوعة من القطاعات والجهات الفاعلة.

= = =